

ستة مراسم بقوانين أصدرها الملك أمس الموافقة على توحيد الجمارك الخليجية وتنظيم «التجارة»

قصر الصافرية، الوسط:

أصدر صاحب العلامة الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة عاهل الامم ستة مراسم بقوانين تختص بقانون الجمارك بين دول مجلس التعاون، كما على جملة اتفاقيات اقتصادية بين الدول الأخرى، وأصدقت اتفاقيات أحد هذه المراسم باغراء تنظيم وزارة التجارة والصناعة. وكان المرسوم بقانون الأول رقم 10 من عام 2002 بالموافقة على النظام (القانون) الموحد للجمارك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ونص المرسوم على إلغاء قانون الجمارك لعام 1950 وتعديلاته، كما يلغى كل نص يتعارض مع أحكام القانون المرفق.

ومن المرسوم بقانون رقم 11 لسنة 2002 بالتصديق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين حكومة مملكة البحرين وحكومة مملكة تايلاند الموقع في مدينة باتغونغ التاسع من ربيع الأول عام 1423هـ، الموافق الحادي والعشرين من مايو (أيار) العام 2002. وصدر المرسوم بقانون رقم 12 لسنة 2002 بالتصديق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل بين مملكة البحرين وحكومة جمهورية الصين الشعبية الموقعة في مدينة بيكين بتاريخ 16 من مايو عام 2002.

كما أصدر الملك مرسوماً رقم 19 لسنة 2002 بالتصديق على اتفاقية إنشاء لجنة عليا مشتركة لتعاون بين مملكة البحرين ودولة الكويت الموقعة في مدينة الكويت بتاريخ الخامس عشر من جمادى الآخرة لعام 1422هـ، الموافق للثالث من سبتمبر (أيلول) العام 2001 ميلادية. وصدر مرسوم ملكي رقم 20 لعام 2002 بالتصديق على اتفاقية التعاون الدبلوماسي والقضائي بين مملكة البحرين ودولة الكويت الموقعة في مدينة الكويت بتاريخ 15 من جمادى الآخرة لعام 1422هـ، الموافق للثالث من سبتمبر العام 2001. وعلى الصعيد المحلي، صدر مرسوم بقانون رقم 21 لسنة 2002 بإعادة تنظيم وزارة التجارة والصناعة جاء فيه أنه يعاد تنظيم الوزارة بحيث تشمل الإدارات التالية: أولاً: إدارة الخدمات الفنية وإدارة الشئون الإدارية، وتنمية وكل وزارة التجارة والصناعة. ثانياً: إدارة المشاريع والإستثمار الصناعي وإدارة المناطق الصناعية، وتتبع وكيل الوزارة المساعد للشئون الصناعية. ثالثاً: إدارة المواقف والمراكب، إدارة المعادن والأحجار الكريمة وإدارة حماية المستهلك، وتتبع وكيل الوزارة المساعد للمواقف وحماية المستهلك. رابعاً: إدارة السجل التجاري، إدارة شئون الشركات وإدارة التجارة الإلكترونية، وتتبع وكيل الوزارة المساعد للتجارة المحلية. خامساً: إدارة العلاقات التجارية الخارجية، إدارة الملكية الصناعية وهيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات، وتتبع وكيل الوزارة المساعد للتجارة الخارجية.

مسؤول في وزارة الداخلية:

البحرين لا تعاني «مشكلة» المخدرات

الاستراتيجية التي تعتمدها وزارة الداخلية تقوم على «تطبيق القانون بصرامة على المتورطين من متعاطين ومهربي ومتاجري بحسب في هذه المواد، واعتبار مدن من المخدرات مرضياً يتطلب علاجه وليس عقابه». وأشار الناصر إلى حقيقة انتشار المخدرات في دول أخرى، مشيراً إلى أن قضايا المخدرات بلغت 2936 قضية منذ العام 1990 حتى 2001، وتنوّعها، وفي المقابل زيادة تدريب رجال الأمن والجهاز للتعامل مع هذه الأسلوب الجديدة، منها بان هناك من يقوم باستغلال الشباب للترويج للمخدرات وتعاطيها في هذه الفترة. وكان الناصر يتحدث في إطار احتفال البحرين باليوم العالمي لكافحة المخدرات قائلاً إن مشيراً إلى أن

شارك الوزير الشعلة الذي يترأس وفد البحرين إلى التحقيقات والبحث الجنائي التقى طارق حمد الناصر أن البحرين لا تعاني «مشكلة» المخدرات بالمعنى الحرفي السادس في دول أخرى، مشيراً إلى أن قضايا المخدرات بلغت 2936 قضية منذ العام 1990 حتى 2001، وتنوّعها، وفي المقابل زيادة تدريب رجال الأمن والجهاز للتعامل مع هذه الأسلوب الجديدة، منها بان هناك من يقوم باستغلال الشباب للترويج للمخدرات وتعاطيها في هذه الفترة.

وعلى

دعوة للتصديق على الحرriات النقابية

الشمامـة، نبيلة سليمان

دعت ندوة «الهيكلة النقابية والعضوية وإدارة النقابات» حكومة مملكة البحرين إلى التصديق على اتفاقيات الخاصة بالحرريات النقابية وحق التنظيم والتاسيس والاقفالات الجماعية. وشددت الندوة على حرية إنشاء النقابات واستقلاليتها وحقها المطلق في وضع دستورها، ودعت في ذاته إلى الإسراع في تزويد اللجنة العامة لعمال البحرين إلى «الاتحاد العام لعمال البحرين». وكانت اللجنة العامة حصلت على مباركة الشيف محمد بن عيسى آل خليفة، عاشر البلاد وتوجهها إلى تفاهم في مطلع يونيو (تشرين الثاني) الماضي، وناقشت الندوة على مدى يومين - على مستوى العمل التي تضمنت التجربة البحرينية في التحول إلى العمل النقابي، والديمقراطية النقابية واستقلالية القرار النقابي من منظور دوفي، والهيكلة النقابية والمواضيع الجماعية، ودور الحركة النقابية في تعزيز استقرار الدول العربية وترسيخ الديمقراطية فيها، والمعايير الدولية في الهيئة النقابية، ونظمت اللجنة العامة لعمال البحرين هذه الندوة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وبمشاركة الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والاتحاد الدولي للنقابات الحرة.

زيادة البعثات لواجهة متطلبات وزارة التربية والملكة بصفة عامة

الاثنين المقبل يبدأ تسجيل البعثات الجديدة

جنيف، الوسط:

إدماج الباحثين عن عمل في سوق العمل.

وشارك الوزير الشعلة الذي يترأس وفد البحرين إلى الاجتماع التسعين لمنظمة العمل الدولية في جنيف، في الاجتماع التساعي للجنة التنفيذية مجلس وزراء العمل والشئون المجموعة الأسيوية ولقاء الخبراء من ممثلين من 14 دولة.

وأوضح بأنه يتطلب اصحابها صورة من المدرسة والطاقة السكانية وصورة منها أمامية والتسوية، وأشار أيضاً إلى إدخال تخصصات جديدة تتفق والتوجهات المستقبلية لوزارة التربية والتعليم. وكانت الوزارة أعلنت أنها رفعت عدد البعثات مثل التصميم والتقاويم والوسائل التعليمية بمقدار 9.3 بعثة إضافية هذا العام والأعوام

وعلى

وعلى